

نشأة القانون الدولي للبيئة:

المحاضرة الأولى:

ظهرت التدابير الأولى لحماية البيئة في الحضارات القديمة، ثم رسخت من خلال أحكام الشريعة الإسلامية، وفي بداية القرن 20 ظهرت بعض المحاولات لحماية البيئة من التلوث لكنها كانت محاولات متفرقة، فالتلوث كان يعد ظاهرة محلية، أما الاهتمام الدولي أو العالمي بالبيئة فهو حديث نسبياً، حيث يعود إلى ستينيات القرن الماضي، وقد مر تطور القانون الدولي للبيئة في العصر الحديث بجملة من المراحل يمكن تقسيمها كما يلي:

- مرحلة ما قبل مؤتمر ستوكهولم (ما قبل 1972).
- مرحلة ما بين مؤتمري ستوكهولم 1972 وريو 1992.
- مرحلة مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية "مؤتمر ريو" 1992.
- مرحلة ما بعد مؤتمر ريو (ما بعد 1992).

أولاً: مرحلة ما قبل مؤتمر ستوكهولم (ما قبل 1972)

لقد تميزت المرحلة السابقة لمؤتمر ستوكهولم بظهور نصوص قانونية إقليمية مبعثرة تتعلق بحماية بعض عناصر البيئة، إذ اهتمت أولى الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالبيئة بحماية بعض الأنواع النباتية والحيوانية من الانقراض، ومنها اتفاقية لندن لمراقبة القتل الوحشي والمحافظة على الحيوانات البرية المفيدة للإنسان في أفريقيا التي أبرمت سنة 1900، وتطبق أحكامها على الدول الكبرى كفرنسا، بريطانيا وإسبانيا في مستعمراتها، ثم اعتمدت اتفاقية لندن المتعلقة بالمحافظة على النباتات والحيوانات في أفريقيا سنة 1933 وأبرمت بعدها اتفاقية واشنطن لحماية النباتات والحيوانات والمناظر الطبيعية الخلابة للدول الأمريكية سنة 1940، ويلاحظ أن هذه الاتفاقيات الدولية أرست بعض المفاهيم المتعلقة بالبيئة كالأصناف المهددة بالانقراض والحظائر والمحميات الطبيعية لكنها لم تتناول حماية البيئة كمفهوم متكامل، كما أن نطاق تطبيقها ينحصر في أقاليم محددة.

أما في الفترة ما بين الحربين العالميتين فقد أبرمت بعض الاتفاقيات الدولية المتعلقة بتلوث الأنهار الدولية وتعيين حدودها، وإنشاء لجان دولية لمراقبة الملاحاة والتلوث، وبعد الحرب العالمية الثانية ظهرت اتفاقيات دولية لمكافحة التلوث البحري، ومنها اتفاقية لندن للوقاية من تلوث مياه البحر بالنفط سنة 1954، التي تعد من أولى المحاولات الدولية لحماية البيئة

البحرية، وتلتها عدة اتفاقيات دولية استهدفت مكافحة التلوث البحري على الصعيدين الإقليمي والعالمي.

بعد ذلك تزايدت الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالبيئة تدريجياً، وشملت مجالات جديدة من حماية البيئة فأبرمت على سبيل المثال معاهدة القطب الجنوبي سنة 1959، التي قضت بمنع الأنشطة النووية في القطب الجنوبي، والاقتصار على الأنشطة العلمية، وأبرمت أيضاً مجموعة من الاتفاقيات الدولية في مجال تنظيم استخدام الطاقة النووية، كمعاهدة موسكو المبرمة سنة 1963 التي منعت التجارب النووية في الغلاف الجوي، والفضاء الخارجي وتحت الماء، كما أبرمت معاهدة تنظيم استكشاف واستعمال الفضاء الخارجي لسنة 1967.

ثانياً: مرحلة ما بين مؤتمري ستوكهولم 1972 وريو 1992

في فترة نهاية الستينيات ظهر الوعي البيئي بالأخطار المهددة للبيئة، فالتلوث أصبح يهدد حياة الإنسان وهذا ما أدى إلى ظهور الحركات الإيكولوجية التي تغلغت في الجماعات والأحزاب السياسية، فحققت توافقاً اجتماعياً واسعاً، كما ظهر خلال هذه الفترة اهتمام المنظمات الدولية العالمية والإقليمية بالأخطار المهددة للبيئة، حيث دعت الجمعية العامة للأمم المتحدة إلى عقد مؤتمر عالمي حول قضايا البيئة هو مؤتمر ستوكهولم.

1- مؤتمر ستوكهولم 1972:

شكل مؤتمر ستوكهولم نقطة الانطلاق الفعلية للاهتمام العالمي بقضايا البيئة، فبعد انعقاده تم تنظيم عدة مؤتمرات دولية لاحقة، تمخضت عنها اتفاقيات ونصوص دولية مختلفة أرسيت مبادئ هامة للقانون الدولي للبيئة، وأكدت على ضرورة حماية البيئة من مختلف مظاهر التدهور البيئي وأبرزها التلوث.

وقد انعقد مؤتمر ستوكهولم بمشاركة 113 دولة، و400 منظمة غير حكومية، وانتهى بتبني إعلان ستوكهولم المكون من 26 مبدأ من أبرزها:

- تحمل الإنسان مسؤولية حماية البيئة من أجل الأجيال الحاضرة والمقبلة
- استخدام العلم والتكنولوجيا وتبادل المعلومات في مجال البيئة
- حق الدول في السيادة على مواردها الطبيعية واستغلالها، مع الالتزام بضمان عدم الإضرار ببيئة دولة أخرى، أو بيئة مناطق تقع خارج حدود أية ولاية وطنية

- ضرورة التعاون بين الدول لتطوير القانون الدولي في المسائل المتعلقة بالمسؤولية وتعويض ضحايا الأضرار البيئية الواقعة في مناطق خارج حدود ولايتها الوطنية
- الربط بين القضايا البيئية وقضايا التنمية.

كما أكد إعلان ستوكهولم على ضرورة المساهمة في تطوير وتدوين القانون الدولي للبيئة، وتشجيع إبرام الاتفاقيات الدولية التي تستهدف قضايا البيئة، وتعزيز دور المنظمات الدولية المتخصصة والمنظمات الدولية الإقليمية في تطوير القانون الدولي للبيئة.

2- إعلان نيروبي 1982:

انعقد مؤتمر نيروبي في الفترة ما بين 10 و17 ماي 1982 من طرف الجمعية العامة لمجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة بهدف تكثيف الجهود العالمية، الإقليمية والوطنية لحماية البيئة، ونتج عن هذا المؤتمر إعلان نيروبي، وقد أكد على حماية البيئة بشكل جماعي وفردى لضمان المحافظة على الموارد البيئية للأجيال القادمة، كما أكد على ضرورة التعاون الدولي لحل المشاكل البيئية العابرة للحدود.

3- الميثاق العالمي للطبيعة:

اعتمد من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة في شكل توصية غير ملزمة سنة 1982، وقد أكد على ضرورة الحفاظ على التنوع البيولوجي، ودمج حماية البيئة في عملية تنفيذ وتخطيط الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية، كما أكد على حق الأفراد في المشاركة في صياغة القرارات المتعلقة ببيئتهم، وإتاحة سبل الانتصاف لهم في حالة الإضرار ببيئتهم، وأكد أيضاً على ضرورة تفعيل المحافظة على البيئة في المجال الداخلي للدول من خلال تدعيم الأطر التشريعية وتوفير الموارد المالية والتقنية.

ويتكون الميثاق من 24 مبدأ تتمحور حول الحفاظ على الطبيعة والموارد البيئية، وعلى الرغم من أنه نص غير ملزم، إلا أنه ساهم في تطوير مبادئ القانون الدولي للبيئة، وكرس أسس الحفاظ على الطبيعة وإنشاء المحميات الطبيعية.

4- الاتفاقيات القطاعية:

ظهرت في هذه الفترة كذلك جملة من الاتفاقيات الدولية المنظمة لمجالات معينة من حماية البيئة، وأبرز هذه المجالات حماية البيئة البحرية، المياه القارية والأنواع الحية، ومثال تلك

الاتفاقيات اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار 1982، اتفاقية اللجنة الاقتصادية لأوروبا بشأن التلوث الجوي بعيد المدى 1979، واتفاقية فيينا لحماية طبقة الأوزون 1987.